

Distr.: General
17 March 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى قرار برلمان شبه جزيرة القرم بإجراء استفتاء بشأن مركز شبه الجزيرة،
أتشرف بأن أبلغكم بما يلي:

في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٤، اتخذت المحكمة الدستورية في أوكرانيا، بناء على طلب
من رئيس أوكرانيا بالنيابة وأمين المظالم في أوكرانيا، قرارا بشأن مسألة امتثال المرسوم المؤرخ
٦ آذار/مارس ٢٠١٤ (المشار إليه فيما يلي بالمرسوم) الصادر عن برلمان شبه جزيرة القرم
بشأن "إجراء استفتاء لجميع القرميين" لأحكام دستور أوكرانيا.

ولعلكم تعلمون أن برلمان شبه جزيرة القرم قرر في المرسوم الذي أصدره الانضمام
للاتحاد الروسي وحدد تاريخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤ موعدا لإجراء استفتاء محلي لسكان
شبه الجزيرة، بما في ذلك مدينة سيفاستوبول، من خلال طرح السؤالين التاليين:

- هل تؤيد إعادة توحيد شبه جزيرة القرم مع الاتحاد الروسي؟
- هل تؤيد العودة للعمل بدستور شبه جزيرة القرم لعام ١٩٩٢ ومركز شبه جزيرة
القرم كجزء من أوكرانيا؟

وتضمن المرسوم المذكور أعلاه أيضا قرارا بالتوجه إلى رئيس الاتحاد الروسي
والجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي من أجل الشروع في إجراءات انضمام شبه جزيرة القرم
للاتحاد الروسي.

وفي ٧ آذار/مارس ٢٠١٤، علّق رئيس أوكرانيا بالنيابة المرسوم وأحاله في الوقت
نفسه إلى المحكمة الدستورية في أوكرانيا طالبا منها التحقق من امتثاله لدستور أوكرانيا.



ولدى النظر في الطلب، أكدت المحكمة الدستورية في أوكرانيا أن المادة ٧٣ من دستور أوكرانيا تنص على أن أي مسألة تغيير في أراضي أوكرانيا تخضع، حصراً، لاستفتاء لجميع الأوكرانيين. وهيئة الدولة الوحيدة المخولة إعلان استفتاء لجميع الأوكرانيين هي الفيرخوفنا رادا (البرلمان) في أوكرانيا. وتنص المادة ١٣٤ من دستور أوكرانيا على أن جمهورية شبه جزيرة القرم المتمتعة بالحكم الذاتي هي جزء لا يتجزأ من أراضي أوكرانيا.

وخلصت المحكمة الدستورية إلى أن برلمان شبه جزيرة القرم باعتماده المرسوم انتهك مبدأ سلامة أراضي أوكرانيا المكرس في دستور أوكرانيا وخرق بذلك دستور أوكرانيا.

وقررت المحكمة الدستورية أن يلغى المرسوم بتاريخ صدور القرار عن المحكمة. وقررت المحكمة أيضاً أنه يتعين على برلمان شبه جزيرة القرم التوقف عن اتخاذ أي إجراءات ترمي إلى تنظيم استفتاء ويتعين على حكومة شبه جزيرة القرم التوقف عن تمويل الاستفتاء.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يوري سيرغييف

السفير

الممثل الدائم